آليات تطبيق أخصائي النفسي الصحي الاختبارات والمقاييس النفسية بين الضوابط والأخلاقيات المهنية.

مسيلي رشيد. حجاب حفيظة.

جامعة الجزائر2

الملخص:

لابد من الإشارة بادئ ذي بدء إلى أن مهنة الطب النفسي مرتبطة بمهنة الطب العام لما لهم من عناصر مشتركة، بحيث أن الخدمات التي يقدمها الأخصائي النفسي تستهدف مساعدة الأفراد في الإفادة من قدراتهم وإمكاناتهم وطاقاتهم إلى أقصى درجة وتنمية هذه الطاقات وتمكينهم من وضع أفضل الخطط التي تسهم في تحقيق الأهداف التي يسعون إليها، والتغلب على مشكلاتهم سواء النفسية أو الحياتية.

ويتطلب تقديم هذه الخدمات على أفضل وجه، الاستعانة بجميع الوسائل الفنية من أهمها الاختبارات والمقاييس النفسية بحيث أنها تساعد الأخصائي في أداء عمله بشكل جيد كما تساعد على كشف جوانب خفية من شخصية وحياة المريض والتي تساعده على التشخيص الجيد وتحديد مواطن المشكلة ومن ثمة معالجتها، إلا أن هذه المقاييس والاختبارات النفسية تحكمها معايير تضبط طريقة تطبيقها، والشروط الواجب مراعاتها في التطبيق والتصحيح.

كما أن طبيعة العمل في الطب النفسي تحتم على الأخصائي النفسي أن يكون على شئ من الأخلاق التي يتطلبها مجال العمل الذي هو فيه، ولعل من المحتمات الأساسية لوجود هذه الأخلاق انه يتعامل مع أناس يكونون بأمس الحاجة إلى الخدمة التي يقدمها لهم، فهم بوضعهم الذي يعيشه يضعون أنفسهم واسراراهم وحياتهم بين يدي هذا الفرد الذي يأملون أن يتحقق على يديه شفاؤهم مما يعانونه، ولحساسية العمل الذي يقوم به الأخصائي لابد أن توجد بعض الخصائص والأخلاقيات التي يتمتعون بها في شخصياتهم وكذلك في دائرة عملهم وبالأخص عند تطبيق الاختبارات أو التعامل مع نتائجها.

الكلمات المفتاحية: الأخصائي النفسي الصحي/ الاختبارات النفسية /الأخلاقيات المهنية

مقدمة:

إن فريق العمل العلاجي في المستشفيات منظومة متكاملة من المتخصصين وكلٌ له أدواره الخاصة به وقد يتكون هذا الفريق من(الطبيب المعالج-الأخصائي النفسي-الأخصائي التغذية ...) وغيرهم من المتخصصين الذين لا تكتمل العملية العلاجية إلا بوجودهم وهذا هو النظام العالمي المتبع من وزارات الصحة في كل دولة من الدول المتقدمة ولابد للمتخصص في أي مجال من تلك المجالات أن يفهم أدواره وأدوار غيره. إلا أن من بين أهم الأدوار الفاعلة نجد الأخصائي النفسي من خلال قيامه بادوار مهمة ومنها تشخيص الاضطرابات والأمراض النفسية والعقلية، تقديم التدخلات التشخيصية والعلاجية، العمل مع الفريق الطبي في الخطة العلاجية، فالأخصائي النفسي في المستشفيات يقوم بأدوار فنية لا غنى عنها ولا يستطيع أحد القيام بها غيره ويحتاجها المرضى جميعا ابتداء من القلق البسيط لدى المرضى إلى مراجعتهم العيادة وكذلك انتهاء بالاضطرابات والأمراض التي تؤثر على سلوك الشخص وحياته وأسرته ومجتمعة وتشكل منعطف خطير لأولئك المرضى وعلى المجتمع بشكل عام ،وكذلك فان من أدوار

الأخصائي النفسي الإكلينيكي تصنيف الأمراض النفسية ودرجاتها وتشخيصها وعلاجها وتقييم القدرات العقلية والسمات الشخصية لدى المرضى النفسيين ومن لديهم قدرات عقلية منخفضة عن الحد الطبيعية و لديهم مشكلات دراسية أو أسرية أو نفسية تستوجب التدخل النفسي المباشر وكذلك من أدوار الأخصائي النفسي الإكلينيكي على سبيل المثال لا الحصر: التشخيص والعلاج النفسي، تطبيق وتفسير الاختبارات النفسية دراسة الحالات الفردية، إجراء المقابلات الإكلينيكية، والعمل مع الفريق العلاجي في وضع الخطة العلاجية، تقديم الاستشارات النفسية.

وباعتبار أن الاختبارات والمقاييس النفسية تعد احد أهم مصادر جمع المعلومات والتشخيص في عمل الأخصائي النفسي الصحي ،فان البعض يظن أن تطبيقها عملية آلية بسيطة لا تحتاج إلى توافر مهارات معينة فيمن يقوم بها، غير أننا إذا تذكرنا أن تطبيق الاختبارات يعد عملية تفاعل اجتماعي ،فإننا سرعان ما ندرك تعدد المتغيرات والظروف النفسية والفيزيائية المتعلقة بالموقف الاختباري التي تؤثر في أداء المفحوص في الاختبارات وفي نتائج العملية الاختبارية، وإذا لم يكن القائم بتطبيق الاختبارات شخصا مؤهلا أو مدربا للقيام بهذا العمل فانه ربما لا يلتفت إلى هذه المتغيرات، وعليه فان الإلمام بكل جوانبها من كيفية البناء إلى شروط التطبيق إلى تفسير تلك النتائج كل هذا يتم وفق ضوابط وجب مراعاتها، بالإضافة للأخلاقيات المهنية الواجب الالتزام بها أثناء تطبيق ،وعليه فالإشكال المطروح:

– ماهي آليات تطبيق أخصائي النفسي الصحي الاختبارات والمقاييس النفسية بين الضوابط والأخلاقيات المهنية ؟

1. تعريف أخصائي النفسي الصحي:

يعرف شحاته (1989) بأنه هو الحاصل على درجة جامعية في علم النفس من احد الجامعات المعترف بها ومحور اهتمامه وتخصصه في ميدان علم النفس الإكلينيكي، مع حصوله على تدريب في المجال العيادي.

وعرف زهران (1985) الأخصائي النفسي الإكلينيكي انه هو الشخص المختص في علم النفس العيادي والذي يستخدم القياسات النفسية وتقنيات العلاج النفسي ونظرياته بالإضافة إلى خبرته وذلك في مجال تشخيص الأمراض والاضطرابات النفسية وعلاجها.

و المختص النفساني هو الذي يتخرج في احد أقسام الجامعة المختصة في مجال التشخيص والعلاج النفسي ويختص بالقياس النفسي وإجراء ا لاختبارات ودراسة سلوك العميل واتجاهه العام ومساعدة المعالج النفسي.

(فالح بن صنهات الدبحلي العتيبي، 2011، ص. 4)

والأخصائي النفسي هو الحاصل على درجة الماجستير في علم النفس الإكلينيكي بعد حصوله على الليسانس في علم النفس مع خبرة لا تقل عن ثلاث سنوات في ميدان القياس والعلاج النفسي، ويقوم بمهمة القياس النفسي للمساعدة على التشخيص الدقيق وتحديد خطة علاجية خاصة بكل مريض علاج فردي والمشاركة والمساعدة لقائد الجماعة العلاجية والمشاركة بقرارات الإكلينيكية وحضور اجتماعات الفريق العلاجي لوضع انسب الخطط العلاجية بإشراف الاستشاري النفسي. (عبد الستار إبراهيم وآخرون، 2008، ص. 42)

2. مفهوم الاختبارات والمقاييس النفسية:

يرى "شيز" أن الاختبار يمكن تعريفه بأنه إجراء منظم لموازنة أداء الفرد يستوي أداء محدد مسبقا. أما "ساكس" فيرى أن الاختبار يمكن تعريفه بأنه مهمة أو سلسلة من المهام تستخدم في الحصول على الملاحظات منظمة يفترض أنها تكون ممثلة لسمات أو خصائص تربوية أو نفسية. (صلاح الدين محمود علام، 2011، ص. 26)

وتوصل أبو حطب في تعريفه لمفهوم الاختبار على أنه طريقة منظمة للمقارنة بين الأفراد أو الداخل الفرد الواحد في السلوك أو في عينة منه في ضوء معيار أو مستوى أو محك ،انه مجموعة من الأسئلة أو المثيرات تتطلب استجابات من المفحوصين، ثم تحول هذه الاستجابات إلى درجات أو أرقام يمكن معالجتها إحصائيا. (محمود احمد عمر وآخرون، 2010، ص. 95)

وذهبت "انستازي" إلى تعريف الاختبار النفسي على أنه مقياس موضوعي مقنن لعينة من السلوك.كما عرفه"كرونباك" على أنه طريقة منظمة للمقارنة بين سلوك شخصين أو أكثر. (عماد احمد حسن علي، ص. 103)

3. الأدوار التي يقوم بها الأخصائي النفسي الصحي:

إن للأخصائي النفسي الإكلينيكي الكثير من الأدوار والتي منها ما هو أساسي ومنها ما هو فرعي، وقد حدد جولدنبرج الأدوار التي يقوم بها الأخصائي النفسي الصحي للمساعدة على النحو التالي:

- عمل الاختبارات النفسية والمقابلات الإكلينيكية من أجل تشخيص الحالة.
- الإرشاد والعلاج النفسي للأفراد والأزواج والأسر والجماعات.
- عمل البحوث النفسية عن نمو الشخصية ووظائفها، وأسباب المرض النفسي وغيرها.
- اختيار وتدريب الجماعات غير المهنية كالمساعدين في مجال الصحة النفسية والجماعات التطوعية والأشراف عليهم.
- تقديم الاستشارات النفسية للمؤسسات العلاجية من أجل وضع برامج للعلاج والوقاية من الاضطرابات النفسية.

وفي ذات الاتجاه يحدد "جوليان روتر" الأدوار التالية:

- قياس الذكاء والقدرات العامة وهذا النشاط لا يتضمن مجرد قياس القدرة الحالية للفرد، بل يتضمن أيضًا تقدير إمكاناته، وكفاءاته، وأثر المشكلات أو الظروف الأخرى التي تحيط به في قيامه بوظائفه العقلية.
- قياس الشخصية ووصفها وتقويمها، وما يتضمنه من تشخيص وما يمكن أننطلق عليه السلوك المشكل أو الشاذ أو غير التوافقي.
- العلاج النفسي.

وقد حدد قاموس الألقاب المهنية في الولايات المتحدة الأمريكية واجبات الأخصائي النفسي الإكلينيكي فيما يلي:

- تشخيص اضطرابات الأفراد العقلية والانفعالية في العيادات والسجون والمؤسسات الأخرى.
- تنفيذ برامج العلاج.
- مقابلات المرضى ودراسة تاريخهم الطبي والاجتماعي.
- ملاحظة المرضى أثناء اللعب والمواقف الأخرى.
- انتقاء الاختبارات الاسقاطية والنفسية الأخرى وتطبيقها وتفسيرها ليشخص الاضطرابات.

– وضع خطة العلاج ومعالجة الاضطرابات النفسية لأحداث التوافق باستخدام أفضل أنواع العلاج ا لمختلفة مثل علاج البيئة، والعلاج باللعب، والسيكو دراما وغيرها.

– اختيار الأسلوب الذي يستخدم في العلاج الفردي مثل العلاج الموجه والعلاج غير الموجه والعلاج المساند، ويخطط عدد مرات العلاج أسبوعيا وعمقه ومدته.

– يتعاون مع التخصصات المهنية الأخرى كالأطباء ومنهم النفسيين، والأخصائيين الاجتماعيين والمساعدين لتطوير برامج علاج المرضى التي تعتمد على تحليل البيانات الإكلينيكية.

– تدريب الطلبة الإكلينيكيين الذين يؤدون فترات الامتياز في المستشفيات والعيادات وتطوير التصميمات التجريبية والبحوث في ميدان تطور الشخصية ونموها والتوافق.

– تشخيص وعلاج الأمراض العقلية والاشتراك في الوقاية منها.

– الاستشارات في المؤسسات الاجتماعية والتربوية والترفيهية والمؤسسات الأخرى.

– تقويم وتطوير برامج الصحة النفسية والتخطيط لها.

– وقد يستخدم مهاراته في التدريس والبحث والاستشارة.

(فالح بن صنهات الدبحلي العتيبي، 2011، ص ص. 14-16)

4. الشروط العلمية لتطبيق الاختبارات والمقاييس النفسية وتصحيحها:

وسوف نعرض فيما يلي بعض الشروط العلمية والتوجهات الفنية التي يجب مراعاتها عند تطبيق الاختبارات وتصحيحها:

– ينبغي على من يقوم بتطبيق اختبار أو مقياس معين أن يتبع الإجراءات المقننة المذكورة في كراسة تعليمات الاختبار بعناية تامة فهذه الإجراءات المقننة ضرورية إذا كان الأخصائي النفسي يود التوصل إلى قرارات تتعلق بالمختبر اعتمادا على درجات الاختبار، ولا يجوز الحيد عن هذه التعليمات أو اختصارها أو تعديلها، ومن الضروري تدريب القائمين بتطبيق الاختبارات على أداء متطلبات هذا العمل بكفاءة وفعالية وبالطبع تختلف هذه المتطلبات باختلاف نوع الاختبار إذ أن بعض الاختبارات وبخاصة الفردية التطبيق تحتاج إلى إشراف مباشر من الأخصائي.

– ينبغي تهيئة ظروف متسقة لتطبيق الاختبار تساعد على ضبط متغيرات الموقف الاختباري بقدر الإمكان، فمثلا لا يجوز أن يكون هناك اختلاف كبير في درجة الحرارة أو الرطوبة أو الضوضاء وما يمكن أن يؤدي إلى تشتت انتباه المفحوصين في الغرفة أو القاعة المخصصة لإجراء الاختبار ، وان يجرى فحص دوري على الأجهزة والمواد أو الأدوات الاختبارية، من مثل ساعات التوقيت والأجهزة الالكترونية واليدوية المختلفة للتأكد من سلامتها وتقنينها.

كما يجب التأكد من أن المفحوص قد فهم تعليمات الاختبار ونوع الاستجابة المطلوبة منه، وان يهيئ الفاحص بيئة إنسانية يسودها المودة والحرص والمسؤولية، وبخاصة إذا كان هناك اختلاف بين الفاحص والمفحوص في النوع او المركز الاجتماعي حتى يشعر المفحوص بالاحترام والثقة بالنفس.

– إن الأخصائي النفسي الصحي مسؤول عن دقة تصحيح الاختبارات ومراجعة عمليات التصحيح وتسجيل النتائج ،لذلك يجب أن يطمئن على القائم بهذه العمليات يتحرى الدقة التامة، ويبذل جهده في التحقق منها.

وإذا كان التصحيح يتطلب تقدير درجات اعتمادا على أحكام خبراء فانه يجب على الأخصائي النفسي الصحي تحديد ثبات هذه التقديرات للتأكد من اتساقها إذ انه ليس من العدل اتخاذ قرارات تمس حياة الأفراد اعتمادا على درجات غير صحيحة أو غير متسقة وإذا اجري التصحيح باستخدام أجهزة الكترونية يجب على الأخصائي النفسي التحقق من سلامة هذه الأجهزة ودقتها وان يتحقق من النتائج بإعادة التصحيح يدويا لبعض أجزاء الاختبار، أو من خلال نظام معين يضمن الضبط الكيفي لعملية التصحيح.

وعلى الرغم من تطور الأساليب الآلية في تصحيح الاختبارات، وإعداد التقارير إلا أن العنصر البشري سوف يظل هو العامل الأساسي في جميع مراحل العملية الاختبارية، لذلك يجب الاهتمام بانتقاء الأفراد الذين يوكل إليهم تصحيح الاختبارات والمقاييس النفسية بحيث تتوافر فيهم صفات المثابرة والدقة التامة واللماحية، ويستطيعون إجراء العمليات الحسابية بسرعة ودقة، وان تنظم لهم دورات تدريبية تحت إشراف أخصائيين نفسيين من ذوي الكفاءة.

5. الشروط العلمية لتفسير درجات الاختبارات والمقاييس النفسية وتقديم نتائجها:

وفيما يلي بعض الشروط التي يجب مراعاتها بهذا الشأن:

– ينبغي العناية بتفسير درجات الاختبارات والمقاييس المقننة في ضوء المعايير الخاصة بها والمدونة في دليل الاختبار أو المقياس، والالتزام بهذه المعايير وعدم الحيد عنها.

– ينبغي تقديم التقارير التي تتضمن درجات الاختبارات لأفراد مؤهلين لتفسيرها واستخدامها استخداما مناسبا، أما التقارير التي تقدم للإباء أو المعلمين أو المشرفين على العمل ، فمن الأفضل أن تتضمن تفسيرا للنتائج بدلا من تقديم الدرجات ذاتها، فكثير من هؤلاء الأفراد ربما لا يستطيعون تفسير معنى الدرجات المعيارية أو الميئينيات وغيرها من الدرجات المحولة، وان يشرف الاختصاصي النفسي على هذه التقارير ويكون مستعدا لتقديم العون والمشورة لهؤلاء الإفراد.

– ينبغي أن تتباين أشكال تقارير نتائج الاختبارات بتباين الأفراد أو الجهات التي تقدم إليها هذه النتائج، إذ يجب أن تمكنهم هذه التقارير من فهم وتفسير هذه النتائج بيسر وسهولة.

– ينبغي تجنب استخدام كلمات وصفية مثل متخلف عقليا أو عدواني عند تفسير درجات الاختبارات والمقاييس النفسية أو كلمات مثل راسب أو غير كفئ في الاختبارات التحصيلية واختبارات الكفايات فهذه الكلمات أو الأوصاف التي تعبر عن أحكام قيمية تكون عرضة لأخطاء التفسير من جانب الآباء والمعلمين والمفحوص ذاته لذلك يفضل وصف أو تحديد السلوك الذي يميز الفرد أو الذي يستطيع أو لا يستطيع أداؤه.

– ينبغي الحيطة عند تفسير نسب الذكاء والعمر العقلي ومعايير الفرق الدراسية وما شابه ذلك، إذ أن هذه المعايير يشوبها كثيرا من العيوب التي تؤدي إلى عدم دقة التفسير، وإذا اضطر الاختصاصي النفسي إلى تقديم مثل هذه النتائج إلى مؤسسة معينة ، فانه يفضل أن يقدم التفسير مستخدما الدرجات المعيارية أو الميئينيات المناظرة في ضوء عينة التقنين التي استخدمت في اشتقاق هذه الدرجات ، ويجب أن يشار في التقرير أيضا إلى صورة الاختبار المستخدمة وتاريخ إجراء الاختبار، وطبيعة الموقف الاختباري. (صلاح الدين محمود علام، 2000، ص ص. 61 –64)

6. أخلاقيات الاختبارات والمقاييس النفسية:

1.6. **الأخلاقيات المهنية لمستخدم الاختبار (الفاحص)**:يؤثر الفاحص بشكل مباشر أو غير مباشر في أداء المفحوصين على الاختبارات النفسية وبالتالي في نتيجة هذه الاختبارات والقرارات المترتبة عليها ، وفيما يلي ملخصا كما يجب أن يراعيه مستخدم ومطبق الاختبارات بحيث يتفادى معظم الافتراضات القانونية حول تطبيق الاختبارات.

وإن أفضل الاختبارات يمكن أن يساء استخدامها بشكل يؤذي مؤديها، لذلك على مستخدم الاختبارات أن يحرص على معرفة الهدف من الاختبار والعواقب المترتبة على استخدامه ، والشروط المطلوبة لضمان أفضل أداء ممكن للمفحوص،وعليه أن يمنع أي تحريف أو إساءة استخدامه لنتائج الاختبارات المستخدمة من قبل المؤسسة التي يعمل بها.

*إذا قدم نصائح للمفحوص بناءا على استخدامه للاختبارات معينة وخبرته في مجال القياس فلا يجب أن يتقاضى مقابلا ماديا. (محمود احمد عمر، 2010، ص. 479)

– السرية فالاختبارات تعد أدوات قياس يستخدمها المشتغلون بعلم النفس والأخصائيون لذلك ينبغي أن يقتصر على أولئك الذين يتمتعون بكفاءات فنية تمكنهم من استخدام هذه الأدوات استخداما مناسبا، فمعظم الاختبارات المقننة ينبغي ألا يسمح بتداولها إلا للمتخصصين، وهذا يتطلب تنظيم عملية نشرها وتوزيعها تجنبا للأضرار التي تنجم عن إساءة استخدامها.
(صلاح الدين محمود علام، 2006، ص. 46)
– تدريب الفاحص وخبرته في مجال القياس النفسي.

– يقرر عدد من المبادئ الأخلاقية لمستخدم الاختبار يجب أن يتحمل المسؤولية النهائية عند التطبيق المناسب للاختبار ذلك يعني من الناحية العملية أن الفاحص يجب أن يكون متخصصا ومدربا بصورة جيدة في مجال القياس ويختلف مستوى التدريب باختلاف نوع الاختبارات المستخدمة.

– يجب أن تكون لدى مستخدم الاختبار الخبرة الضرورية لتقييم الاختبارات النفسية من حيث تقنينها والحكم على مؤشرات ثباتها وصدقها ودقة تفسير نتائجها وغيرها.

– اختيار الاختبار المناسب يقع على عاتق مستخدم الاختبارات النفسية مسؤولية اختيار الاختبار المناسب للمفحوص ويعد الاختيار غير المناسب أمرا منافيا لأخلاقيات المهنية يمكن أن يحاسب عليه القانون نظرا للنتائج الخاطئة المترتبة على هذا الاختبار.

– الحصول على موافقة المفحوص قبل تطبيق اختبار ما يجب على مستخدم الاختبار أن يحصل على موافقة كتابية من المفحوص أو ممثل قانوني عنه والاستثناء الوحيد في هذه الحالة يكون عند استخدام اختبار على مدى واسع من المفحوصين مثل تطبيق اختبارات لاختيار المتفوقين على مستوى منطقة تعليمية.

2.6. حقوق المفحوص:

– انتهاك الخصوصية لأي إنسان الحق في الخصوصية وعند الإجابة عن الاختبار عن الاختبار النفسي لا يعرف المفحوص شيئا عما يكشف عنه الاختبار لذلك يشعر بان خصوصيته قد تم التعدي عليها لذلك فمن حق المفحوص أن يعرف طبيعة الأدوات والمقاييس المستخدمة في التشخيص والهدف منها.

– من حق المفحوص أن ينسحب ولا يكمل تطبيق الاختبارات في أي وقت أثناء عملية التطبيق.

– إذا رغب المفحوص في معرفة نتائج الاختبارات التي أجاب عنها فهذا من حقه، وعلى الفاحص أن يقدمها له في صورة إجمالية تقريبية غير تفصيلية وفقا لمستوى فهمه وإدراكه. (محمود احمد عمر، 2010، ص. 483)

7. الأخطاء الناجمة عن إساءة استخدام الاختبارات والمقاييس النفسية والتربوية:

على الرغم من أن الاختبارات والمقاييس النفسية وتعد احد مصادر جمع المعلومات إلا أنها بما تتميز به من خصائص مهمة، مثل الموضوعية والتقنين والمعايير والثبات والصدق، تعد من أهم هذه المصادر غير أن سوء استخدام هذه الأدوات من قبل أفراد غير متخصصين أو غير متدربين تدريبا عاليا وغير مطلعين على التطورات المتنامية في مجال القياس والتقويم النفسي والتربوي يؤدي إلى إضرار بالغة بمن تطبق عليهم هذه الأدوات يفقدها فعاليتها، ويحيد بها عن تحقيق الأغراض الأساسية منها بل وتصبح مصدرا من مصادر الشك والنقد من مختلف فئات المجتمع فالممارسات الخاطئة لاستخدام الاختبارات والمقاييس النفسية لا تؤدي فقط إلى قرارات غير صائبة، وإنما لها أثارا ضارة بالمفحوص وانعكاسات اجتماعية سيئة. ولا نتعدى الحقيقة إذا قلنا أن هذه الممارسات الخاطئة كانت سببا أساسيا في الهجوم الشديد والنقد المستمر للاختبارات والمقاييس النفسية ذاتها واهم هذه الممارسات الخاطئة وما يترتب عليها من مشكلات مايلي:

– **تحيز المسؤولين عن البرامج الاختبارية:** فبعض المسؤولين عن البرامج الاختبارية أو التقويمية لا يراعون تباين الأفراد المختبرين في خلفياتهم الثقافية وخصائصهم الشخصية المميزة عند انتقاء الاختبارات والمقاييس النفسية واستخدامها وهذا يؤثر بلا شك في نتائج الاختبارات وبالتالي يقلل من شان هؤلاء الأفراد.

– **الثقة التامة في التنبؤ باستخدام الاختبارات:** إن الثقة التامة في التنبؤ باستخدام الاختبارات والمقاييس المقننة يعد من الممارسات الخاطئة فالتنبؤ بالسلوك المستقبلي باستخدام مختلف أنواع الاختبارات والمقاييس ينبغي أن يكون في حدود معينة من الثقة، إذ أن هذا التنبؤ يرتبط بعوامل متعددة تتعلق بالفرد المختبر، والسلوك المراد التنبؤ به، والمدة الزمنية للتنبؤ، وخصائص المقياس المحك الذي يقدر في ضوء فاعليته التنبؤ وإذا قلت الثقة في التنبؤ بدرجة ملحوظة يصبح استخدام هذه الأدوات مضللا، وبخاصة إذا كان القائم باستخدامها شخص غير مدرب أو قليل الخبرة.

كما أن استخدام الاختبارات في أغراض الانتقاء والتصنيف التي لم يتم التحقق من صدقها أو اتبع في سبيل التحقق من ذلك إجراءات فهذا يعد أيضا من الممارسات الخاطئة، فمشكلة صدق الاختبارات والمقاييس النفسية تتضمن في واقع الأمر قضايا متعددة، ولا تقتصر فقط على مجرد تقدير خاصية من خصائص الاختبار أو المقياس، فالاستخدام المناسب للاختبارات يتضمن العديد من المسؤوليات التي يعتمد بعضها على درجة ثبات وصدق الاختبار، ويعتمد البعض الأخر على الظروف المختلفة المتعلقة بتطبيقات الاختبار.

الاستخدام الروتيني لدرجات الاختبارات، فالدرجات المستمدة من الاختبارات تزودنا بقاعدة من البيانات تفيد في تصنيف الأفراد تصنيفا اعتباريا، وهذا يعني أن هذه الدرجات ليست قياسات ثابتة ولكنها قيما تقديرية لسمات إنسانية وبالتالي فهي تحتوي على أخطاء معاينات مختلفة، غير أن هذه الاختبارات تستخدم عادة بطريقة روتينية لا تتسم بالمرونة الكافية التي تأخذ مختلف المتغيرات المؤثرة بعين

الاعتبار، وهذه الممارسة الخاطئة تؤدي في بعض الأحيان إلى تصنيف التلاميذ مثلا في مجموعات بحسب قدراتهم اعتمادا على اختبارات أو مقاييس ربما يصعب تبرير استخدامها أو استخدام درجات فاصلة في الاختبارات واعتبارها محكات شبه ثابتة لانتقاء الأفراد في مجالات عمل معينة في المؤسسات الصناعية.

– **افتراض أن الاختبارات العقلية تقيس خصائص موروثة:** فأحيانا يفسر بعض مستخدمي الاختبارات درجاتها على أنها قياسات لخصائص موروثة ، ومثال ذلك سمة الذكاء وهذا التفسير الخاطئ له أثار غير مرغوبة إذ انه يؤدي إلى اعتبار أن القدرات الإنسانية ثابتة أو غير قابلة للنمو بل وربما يؤدي إلى النظر إلى الإنسان نظرة تصنيفية، كان نقول أن هذا متخلف عقليا وهذا عبقري وما شابه ذلك، ويرى بعض النقاد أن هذه نظرة غير إنسانية.

– **أخطاء ناجمة عن تقديم الاختبارات إلى غير المتخصصين والى المفحوصين:** هناك ممارسات خاطئة أيضا تنجم عن تقديم نتائج الاختبارات والمقاييس النفسية إلى أفراد غير متخصصين أو إلى المفحوصين ومن بين هذه الأخطاء، تأثر مفهوم الذات لدى الفرد بنتائج الاختبارات فالأخصائي النفسي غير المتمرس ربما يقدم نتائج الاختبارات والمقاييس النفسية تؤثر بلا شك تأثيرا سلبيا في نظرتهم إلى أنفسهم ، وفي تشكيل اتجاهاتهم نحو ذواتهم.

(عمر طالب الريماوي، 2017، ص ص. 45-49)

خاتمة:

إن استخدام الاختبارات والمقاييس والنفسية ليس ببساطة استخدام مقاييس الظواهر الطبيعية وإنما يتطلب دراية تامة بأساسيات علم القياس وأساليبه وأدواته وتطبيقاته والإفادة الواجبة من التطورات المتسارعة التي حدثت في مختلف مجالاته، ومعرفة مشكلاته وكيفية التغلب عليها بأساليب مناسبة. وعليه فان الأخصائي النفسي الصحي يجب أن يتلقى تأهيلا علميا ومهنيا فاعلا ومتدربا تدريبا سليما على استخدام أدوات القياس المتنوعة خاصة الاختبارات والمقاييس النفسية استخداما واعيا مستبصرا في ذلك، وتفسير نتائجها تفسيرا مناسبا يتفق وطبيعة الاختبارات والمقاييس النفسية المستخدمة وكذلك يتطلب معرفة ما يترتب على القرارات التي تتخذ في ضوء نتائج القياس من مشكلات اجتماعية وأخلاقية، لذلك فان الالتزام بالمعايير والمبادئ الأخلاقية التي تحكم ممارسات استخدام الاختبارات والمقاييس والنفسية التي أقرتها المؤسسات المعنية المتخصصة يصبح امرأ أساسيا وضروريا.

قائمة المراجع:

1. صلاح الدين محمود علام (2000). **القياس والتقويم التربوي والنفسي**، الطبعة الأولى، القاهرة: دار الفكر العربي.

2. صلاح الدين محمود علام (2006). **الاختبارات والمقاييس النفسية والتربوية**، الطبعة الأولى، الأردن: دار الفكر للنشر والتوزيع.

3. صلاح الدين محمود علام (2011). **القياس والتقويم التربوي في العملية التدريسية**، الطبعة الرابعة، عمان: دار المسيرة.

4. عبد الستار إبراهيم وعبد الله عسكر (2008). **علم النفس الإكلينيكي في ميدان الطب النفسي**، الطبعة الرابعة، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية.

5. عماد احمد حسن علي (بدون سنة). **القياس النفسي**، جامعة أسيوط.

6. عمر طالب الريماوي (2017). **بناء وتصميم الاختبارات والمقاييس النفسية والتربوية**، الطبعة الأولى، عمان: دار امجد للنشر والتوزيع.

7. محمود احمد عمر وآخرون (2010). **القياس النفسي والتربوي**، الطبعة الأولى، الأردن: دار المسيرة.

8. فالح بن صنهات الدبلحي العتيبي (2011). **دور الاخصائي النفسي الإكلينيكي من وجهة نظر العاملين في المستشفيات الحكومية في مدينة الرياض**، رسالة ماجستير في العلوم الاجتماعية ،جامعة نايف العربية، الرياض.